

تأثير الرؤية الإصلاحية السعودية 2030 على التحولات الاقتصادية، السياسية والاجتماعية في الفترة الممتدة من 2016 إلى 2023

The Impact of the Saudi Reform Vision 2030 on Economic, Political and Social Transformation from 2016 to 2023

مرسي مشري

جامعة تيسمسيلت / الجزائر

morsi.machri@cuniv-tissemsilt.dz

رانية عكاك

جامعة تيسمسيلت / الجزائر

مخبر الأمن القومي الجزائري : الرهانات والتحديات

Rania.akak@univ-tissemsilt.dz

تاريخ النشر: 2024/04/22

تاريخ القبول: 2025/04/08

تاريخ الإرسال: 2024/10/27

الملخص:

تعد رؤية السعودية 2030 خطة إصلاح شاملة أطلقت في 2016 بهدف تقليل الاعتماد على النفط وتنويع الاقتصاد من خلال تطوير قطاعات مثل السياحة، الصناعة، والتكنولوجيا. تهدف الرؤية إلى تمكين المرأة، تحسين التعليم، وتعزيز الرعاية الصحية، كما تركز على تحسين الحوكمة ومكافحة الفساد، مع زيادة مشاركة القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية. شهدت المملكة تقدماً في الطاقة المتجددة والبنية التحتية، لكن التحديات ما زالت قائمة، مثل ضمان استدامة التحولات وتعزيز الشفافية. وتمثل رؤية 2030 تحولاً نحو اقتصاد مستدام ومتوازن، مع الحفاظ على القيم الثقافية والدينية في المملكة.

الكلمات المفتاحية: المملكة العربية السعودية، رؤية 2030، الإصلاح السياسي في السعودية، الطاقة المتجددة، الحوكمة.

Abstract :

Saudi Arabia's Vision 2030 is a comprehensive reform plan launched in 2016, aimed at reducing dependence on oil and diversifying the economy by developing sectors such as tourism, industry and technology. The vision aims to empower women, improve education and strengthen healthcare, while focusing on improving governance and fighting corruption, as well as increasing private sector participation and foreign investment. The Kingdom has made progress in the areas of renewable energy and infrastructure, but

challenges remain, such as ensuring the sustainability of transformations and promoting transparency. Vision 2030 represents a transition towards a sustainable and balanced economy, while preserving the Kingdom's cultural and religious values.

Keywords: Saudi Arabia, Vision 2030, political reform in Saudi Arabia, renewable energy, governance.

مقدمة:

تعد رؤية السعودية 2030 نقطة تحول محورية في تاريخ المملكة العربية السعودية، حيث تهدف إلى إحداث تغيير جذري في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للبلاد، فمنذ إطلاقها العام 2016، شهدت المملكة سلسلة من الإصلاحات والمبادرات الرامية إلى تنويع الاقتصاد، وتعزيز الحوكمة، وتحديث المجتمع.

لقد جاءت الرؤية الإصلاحية السعودية في سياق جد حساس، خاصة بعد التقلبات الاقتصادية التي تفاقمت بسبب اعتماد الاقتصاد السعودي بشكل كبير على مورد طبيعي واحد وهو النفط، فبعد فترة من الأرباح المالية ما بين 2003 إلى 2013، والتي شهد فيها الاقتصاد السعودي المعتمد على النفط ازدهاراً غير مسبوق وأصبحت فيه المملكة في المرتبة 15 كأكبر اقتصاد في العالم، انهارت أسعار النفط في 2014-2015، وهو ما دفع قيادة المملكة إلى تبني استراتيجية تحول كبيرة تقوم على اقتصاد أكثر تنوعاً والاستثمار في مجالات مثل التمويل والرعاية الصحية والتصنيع والتعدين والسياحة، ناهيك عن الإصلاحات الاجتماعية الضرورية لجعل هذا التحول ممكناً.

تسعى هذه الدراسة الوصفية التحليلية إلى تقديم رؤية شاملة ومتعمقة للتحولات التي شهدتها المملكة في الفترة من 2016 إلى 2023، مع التركيز على ثلاثة محاور رئيسية: الاقتصادي، والسياسي، والاجتماعي الثقافي، من خلال تحليل السياسات المنفذة، والتحديات التي تمت مواجهتها، والنتائج الأولية المحققة، بهدف فهم ديناميكيات التغيير في المملكة ووافق تحقيق أهداف الرؤية.

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لفهم أبعاد التحولات التي أحدثتها رؤية 2030 في المملكة. يركز المنهج على وصف وتحليل السياسات والمبادرات التي تم تنفيذها في المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية، ويعتمد التحليل على البيانات والإحصائيات المتعلقة بتطور القطاع الاقتصادي، تمكين المجتمع، والإصلاحات الحكومية، حيث يتم دراسة هذه المعطيات بهدف تحليل تأثير هذه التحولات على المجتمع السعودي وتقييم مدى تحقيق الرؤية لأهدافها في الفترة ما بين 2016 و2023.

تأثير الرؤية الإصلاحية السعودية 2030 على التحولات الاقتصادية، السياسية والاجتماعية في الفترة الممتدة من 2016 إلى 2023

الإشكالية:

إلى أي مدى أسهمت الإصلاحات الاقتصادية، السياسية، والاجتماعية المنفذة في إطار رؤية السعودية 2030 خلال الفترة 2016-2023 في إحداث التحولات المطلوبة في المملكة؟ وما هي التحديات المستقبلية التي قد تعيق تحقيق أهداف الرؤية بحلول عام 2030؟

التساؤلات:

1. كيف أثرت رؤية 2030 على تنوع الاقتصاد السعودي وتطوير القطاعات غير النفطية؟
2. ما هي التغييرات الاجتماعية التي أحدثتها رؤية 2030؟
3. ما هي الإصلاحات السياسية والإدارية التي تم تنفيذها لتعزيز الحوكمة والشفافية، وما مدى فاعليتها في تحقيق أهداف الرؤية؟

أولاً: أبعاد التحول الاقتصادي والتكنولوجي في رؤية السعودية 2030:

سعت رؤية 2030 إلى تحقيق التنوع الاقتصادي من خلال توسيع القاعدة الإنتاجية للمملكة العربية السعودية، عبر تطوير القطاعات غير النفطية مثل الصناعات التحويلية، والخدمات اللوجستية، والسياحة، وقد هدف هذا التحول إلى تقليل الاعتماد على إيرادات النفط وبناء اقتصاد أكثر استدامة ومرونة في مواجهة تقلبات أسعار النفط العالمية.

1. التحول في الطاقة والطاقة المتجددة في رؤية 2030:

يعتبر التحول في الطاقة والطاقة المتجددة هو أحد أهم أعمدة الرؤية الإصلاحية 2030، حيث ركزت المملكة على تنوع مصادر الطاقة من خلال استثمارات كبيرة في الطاقة المتجددة، وخاصة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

وقد دعم هذا التحول "البرنامج الوطني للطاقة المتجددة" بالتعاون مع شركة "Saudi Power Procurement Company" وصندوق الاستثمارات العامة، إذ تهدف رؤية 2030 إلى إنتاج 50% من الكهرباء من مصادر متجددة بحلول عام 2030. ومن بين المبادرات البارزة التي تدعم هذا التحول مشاريع نيوم¹* والبحر الأحمر، والتي تهدف إلى إنشاء مدن خضراء تعتمد بشكل كبير على الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية والهيدروجين الأخضر.

¹ Alshimaa Aboalmakarem Farag, "The story of NEOM City : Opportunities and challenges", **ResearchGate**, Chapter 3, January 2019, p3.5

رأية عكاك، مرسي مشري

وكما هو معلوم، تمتلك المملكة العربية السعودية مساحات شاسعة من المناطق القاحلة التي توفر ظروفًا مثالية لتطوير مشاريع الطاقة الشمسية، مثل مزرعة "سكاكا" للطاقة الشمسية التي تبلغ قدرتها 300 ميغاواط، وتعد من بين المشاريع الافتتاحية الكبرى في هذا المجال. أما بالنسبة لطاقة الرياح، فالمملكة تعمل أيضاً على استغلال إمكاناتها في هذا المجال، ومن المشاريع الرائدة في ذلك محطة دومة الجندل للطاقة الشمسية بقدرة 400 ميغاواط، وتهدف هذه المشاريع إلى تحقيق مزيج متكامل من مصادر الطاقة المتجددة لضمان استقرار وتوازن أكبر في قطاع الطاقة.¹

بالإضافة إلى ذلك، تسعى المملكة العربية السعودية إلى أن تصبح رائدة عالمياً في إنتاج الهيدروجين، خاصة الهيدروجين الأخضر، حيث أعلنت شركة "نيوم" عن شراكة لبناء واحدة من أكبر منشآت إنتاج الهيدروجين في العالم، والتي من شأنها أن تضع السعودية في مقدمة الدول المنتجة للطاقة النظيفة.

ففي إطار استراتيجيتها للطاقة النظيفة، تسعى السعودية لتصبح أول مصدر عالمي للهيدروجين الأخضر. يُقدر مشروع الهيدروجين الأخضر - في نيوم بتكلفة 5 مليارات دولار، ويهدف لإنتاج 650 طنًا من الهيدروجين يوميًا بحلول 2026، مما يعزز دور المملكة في التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون. ومع ذلك، فإن صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر انخفض بنسبة 7.5% في الربع الثاني من 2024 مقارنةً بالعالم السابق، مما يُظهر تحديات في جذب الاستثمارات لتحقيق أهداف رؤية 2030، وخاصة في القطاعات غير النفطية.²

2- الخوصصة وجذب الاستثمار الأجنبي:

كما تهدف رؤية 2030 إلى تعزيز مكانة المملكة العربية السعودية كقوة اقتصادية عالمية من خلال جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية في القطاعات غير النفطية، حيث شهدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة زيادة بنسبة 257% بين عامي 2020 و2021 لتصل إلى 19.3 مليار دولار،³ حيث يلعب صندوق الاستثمارات العامة (PIF) دورًا رئيسيًا في تعزيز هذه الاستثمارات، خصوصًا في مشاريع البنية التحتية.

*يُوم هو مشروع مدينة مستقبلية أعلن عنه ولي العهد محمد بن سلمان في أكتوبر 2017. يهدف إلى إنشاء مركز عالمي للتجارة والابتكار، ويعد منطقة اقتصادية مستقلة ذات قوانين ولوائح خاصة. يركز المشروع على استخدام تقنيات متقدمة في مجالات مثل النقل والرعاية الصحية، ويستهدف جذب استثمارات بقيمة 500 مليار دولار، مع مزيج فريد من التكنولوجيا الذكية والموارد الطبيعية.

¹ سفيان عمراني، "واقع ومستقبل الطاقات المتجددة في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030"، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 02، المجلد 06، 2023، ص 89.

² وزارة الاقتصاد والتخطيط، المملكة العربية السعودية، "تسريع التحول الاقتصادي في المملكة العربية السعودية من خلال الاستثمار، مارس 2023"، ص 08.

³ وزارة الاقتصاد والتخطيط، المملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص 02.

تأثير الرؤية الإصلاحية السعودية 2030 على التحولات الاقتصادية، السياسية والاجتماعية في الفترة الممتدة من 2016 إلى 2023

وفي هذا الإطار، أطلقت المملكة برنامج الخصخصة في عام 2018، بهدف دعم نمو القطاع الخاص، حيث ارتفعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من 40% في 2016 إلى 45% في 2023، مع هدف الوصول إلى 65% بحلول عام 2030. يُتوقع أن يُسهم ذلك أيضاً في خفض معدل البطالة إلى 7% بحلول 2030.¹

ومن بين أحد الأهداف الأساسية للخصخصة، جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر (IDE)، لكن هذا القطاع يواجه تحديات عديدة، حيث انخفضت نسبة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة من 3.8% من الناتج المحلي الإجمالي في 2016 إلى 2.4% في 2023، مع هدف رفعها إلى 5.7% بحلول 2030.²

ولمواجهة هذه التحديات، يؤكد القائمون على هذه الرؤية أن المملكة قادرة على تحسين بيئة الأعمال من خلال تبسيط الإجراءات البيروقراطية، تحسين الأطر التنظيمية والقانونية، وتقديم حوافز للاستثمار الأجنبي في قطاعات جديدة.

وفي هذا المنحى، أطلقت الحكومة في مارس 2021 برنامج "شريك"، وهو مبادرة تهدف إلى توليد 3.2 تريليون دولار من الاستثمارات المحلية بالتعاون مع صندوق الاستثمارات العامة والقطاع الخاص.³ كما تمت الموافقة على "قانون مشاركة القطاع الخاص"، الذي يعزز من مشاركة القطاع الخاص في مشاريع البنية التحتية والخدمات العامة، وذلك عبر دعم الشراكات بين القطاعين العام والخاص وخصخصة الأصول العامة.⁴

كما يُعد تحويل صندوق الاستثمارات العامة إلى مستثمر دولي رئيسي جزءاً من التحول الاقتصادي، حيث قام الصندوق باستثمارات ضخمة في شركات عالمية مثل فيسبوك، ستاربكس، وديزني، إضافة إلى شركات الطاقة الأوروبية. هذا التحول يأتي في إطار السعي لتعزيز مكانة السعودية كمستثمر دولي رئيسي.

كما تستثمر الحكومة السعودية بقوة في البنية التحتية لتمكين النمو طويل الأمد، بما في ذلك قطاعات الرعاية الصحية والتعليم والشبكات الرقمية. وتعد مشاريع مثل مطار الملك سلمان الدولي من بين أهم المشاريع الهادفة إلى تعزيز مكانة الرياض كمركز عالمي للنقل والخدمات اللوجستية. كما أن تحديث السوق المالية يُعد جزءاً من هذه الجهود، إذ زادت أموال المستثمرين الأجانب المؤهلين بنسبة 67% في 2022، لتصل إلى 45 مليار ريال سعودي.⁵

¹ Ministère de l'Economie, des Finances et de l'Industrie (France), Direction Générale du Trésor, Vision 2030 : bilan à mi-parcours, 23 juin 2024.

² <https://www.tresor.economie.gouv.fr/Pays/SA/etat-d-avancement-de-la-vision-2030-en-arabie-saoudite>

³ Ibid.

⁴ Blominvest, Shareek investment program, March, 31, 2021, pp 01-02.

⁵ سفيان حلوفي، "الشراكة بين القطاعين العام والخاص مع الإشارة لتجربة المملكة العربية السعودية، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 6، العدد 1، أبريل 2022، ص 306.

⁶ وزارة الاقتصاد والتخطيط، المملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص 11، 06.

رأية عكاك، مرسي مشري

وفي هذا الإطار، أعلنت وزارة الاستثمار والهيئة الملكية لمدينة الرياض في فبراير 2021 عن توجيه استراتيجي يلزم الشركات التي ترغب في التعاقد مع الحكومة السعودية بإنشاء مقراتها الإقليمية في المملكة، مع تفضيل الرياض كموقع رئيسي، على أن يتم ذلك بحلول عام 2024. وتستفيد الشركات التي تنقل مقراتها إلى الرياض من حوافز ضريبية وحوافز أخرى تشجيعية.¹

بالرغم من النمو الذي حققته الاستثمارات، لا تزال المملكة تواجه تحديات في الوصول إلى هدفها بجذب 100 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية بحلول 2030، بسبب العوائق التنظيمية وتراجع أسعار النفط، مما يبرز الحاجة إلى تعزيز بيئة الأعمال ورفع الشفافية لجذب المزيد من الاستثمارات.

بناء على ما سبق، فإن الاستثمار هو جوهر التحول الاقتصادي في المملكة ضمن رؤية 2030، بفضل الدعم المقدم من مؤسسات مثل صندوق الاستثمارات العامة وصندوق التنمية الوطنية، تتأهل السعودية لأن تكون لاعباً رئيسياً في الاقتصاد العالمي مع تعزيز النمو المستدام القائم على التكنولوجيا النظيفة والتنوع الاقتصادي.

3- التحول الرقمي وتطوير البنية التحتية الرقمية:

نفذت حكومة المملكة العربية السعودية في إطار رؤيتها لسنة 2030، سلسلة من المبادرات الهامة على مدى السنوات القليلة الماضية بهدف تحديث قطاع تكنولوجيا المعلومات.

كما شرعت المملكة العربية السعودية في عملية تحديث كبيرة لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كجزء من سياستها الوطنية، لا سيما برنامج رؤية 2030. وتهدف هذه الأخيرة إلى تنويع اقتصاد البلاد من خلال تعظيم إمكاناتها الاستثمارية، وتعزيز بنيتها التحتية الرقمية، وجعل المملكة العربية السعودية مركزاً اقتصادياً عالمياً يرتبط بثلاث قارات.²

وقد تطورت البلاد نحو نموذج تنظيمي من الجيل الخامس (G5) يعتمد على التعاون الوثيق بين السلطات العامة والقطاع الخاص، ويهدف هذا النموذج إلى تحقيق التوافق بين الأطر التنظيمية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى جانب قطاعات أخرى في الاقتصاد الرقمي.

كما اعتمدت المملكة استراتيجية قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 2019-2023 والتي تهدف إلى دعم المؤسسات الدولية المتخصصة في مجال التكنولوجيات الناشئة، وزيادة الإنتاج المحلي في قطاع تكنولوجيا المعلومات وتعزيز الابتكار من خلال البحث والتطوير، بالإضافة إلى خلق 25,000 وظيفة عالية الجودة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وزيادة مشاركة المرأة في هذا القطاع وزيادة بنسبة 50% في سوق تكنولوجيا المعلومات.³

¹ Riyadh 2030, «programmes d'aménagement de la capitale saoudienne», Direction générale du Trésor, Ambassade de France en Arabie saoudite, Service économique de Riyad, le 15 février 2021, p01.

² International Telecommunication Union Development Sector, "Country review: Saudi Arabia's digital transformation and collaborative regulation", ITUPublications, 2022, P02.

³ International Telecommunication Union Development Sector, Op.cit, p 07.

تأثير الرؤية الإصلاحية السعودية 2030 على التحولات الاقتصادية، السياسية والاجتماعية في

الفترة الممتدة من 2016 إلى 2023

فمن أجل تحقيق الأهداف المحددة في رؤية 2030، تبنت المملكة العربية السعودية نهجاً أكثر تعاوناً في التنظيم بين مؤسسات متعددة، بهدف مواءمة السياسات واللوائح التنظيمية في مختلف القطاعات والحصول على دعم أصحاب المصلحة في القطاع الخاص. كما أن السياسات والاستراتيجيات والمشاورات وأطر العمل التي وضعتها هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات مؤخراً تسهل أيضاً التنظيم المرن، وبالتالي تعزيز الاستثمار والابتكار في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات والقطاعات الأخرى.

كما طوّرت المملكة العربية السعودية مجموعة قوية وشاملة من السياسات والاستراتيجيات لتحقيق الإمكانيات الكاملة للتحويل الرقمي، فعلى مدار السنوات القليلة الماضية على وجه الخصوص في إطار أجندة رؤية 2030، أصبح التحويل الرقمي، ولا يزال، أولوية قصوى في إطار تحقيق المملكة العربية السعودية لهذه الأهداف الطموحة. يتعاون الوزراء والمنظمون والجهات التنظيمية والجهات الفاعلة في الصناعة وغيرهم من أصحاب المصلحة في جميع القطاعات بشكل متزايد لتطوير تنظيم مرن وفعال يعزز الاستثمار والابتكار.

ويتجلى النجاح والتطوير المستمر للتنظيم التعاوني والمرن من خلال تصنيف هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات كجهة تنظيمية من مجموعة الدول الخمس في عام 2021، حيث وصلت إلى هذا الإنجاز قبل عام ونصف من الهدف المحدد في استراتيجية هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات 2023.¹ ومن المتوقع أن يستمر هذا التقدم مع نمو الآليات التعاونية بين الجهات التنظيمية، مثل المجلس الوطني للتنظيم، ومع القطاع الخاص. وسيكون رصد هذا التقدم لضمان تحقيق الأهداف أو إعادة ضبط الأهداف حسب الضرورة عاملاً رئيسياً في التحويل المستقبلي.

مما سبق، يتضح أن المملكة العربية السعودية قد أرست أساساً قوياً للتحويل الرقمي، حيث أظهرت المملكة التزاماً بالاستثمار في التقنيات الرقمية، وتعزيز مشاركة أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص، ومواءمة السياسات في مختلف القطاعات، وتسهيل بناء القدرات على جميع مستويات الحكومة.

4- تطوير البنية التحتية اللوجستية في السعودية:

تُركّز السعودية أيضاً على الاستثمار بكثافة في تطوير الموانئ، السكك الحديدية، الطرق، والمطارات، حيث وضعت خططاً للعمل مع القطاع الخاص والدخول في سلسلة من الشركات الدولية الجديدة بهدف تحسين وربط البنية التحتية داخلياً وعبر الحدود. وقد تقرر فتح البنية التحتية "الصلبة" لنظم من شأنها رفع مستوى الأداء، بما في ذلك تحسين الحوكمة، وتعزيز العمليات المرنة، وتطوير نظام جمركي أكثر كفاءة.²

¹ هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، التقرير الربعي لهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، الربع الثاني 2021. citc.gov.sa

² Vision 2030, Kingdom of Saudi Arabia, p58. www.vision2030.gov.sa

رؤية عكاك، مرسي مشري

تهدف المملكة من خلال رؤية 2030 إلى تحسين وتطبيق القوانين واللوائح، وتشجيع شركات النقل الجوي والبحري وغيرهم من مشغلي النقل على الاستفادة القصوى من قدراتهم، وذلك من خلال تعزيز الروابط الدائمة بين المحاور التجارية القائمة وفتح طرق تجارية جديدة، مما يعزز من مكانة المملكة كمحور لوجستي استراتيجي يربط بين القارات الثلاث.¹

ومن بين أهم المشاريع الهادفة إلى تعزيز مكانة الرياض كمركز عالمي للنقل والخدمات اللوجستية مشروع مطار الملك سلمان الدولي، حيث من المتوقع أن تستوعب توسعة مطار الملك خالد الدولي 120 مليون مسافر سنوياً بحلول عام 2030، بالإضافة إلى ذلك، يهدف إنشاء شركة الطيران الجديدة "طيران الرياض"، وهي شركة تابعة لصندوق الاستثمارات العامة، إلى خدمة 100 وجهة دولية بحلول عام 2030.²

في مجال اللوجستيات، تسعى السعودية لتحسين موقعها في التصنيفات العالمية مثل مؤشر الأداء اللوجستي الصادر عن البنك الدولي، حيث كانت المملكة في المرتبة 55 على مستوى العالم في عام 2018، لكنها تحسنت إلى المرتبة 38 حالياً، مع هدف الوصول إلى المراكز العشرة الأولى بحلول 2030. ولتحقيق هذا الهدف، أطلقت المملكة أربع مناطق اقتصادية خاصة في أبريل 2023، كما تخطط لبناء 59 مركزاً لوجستياً خلال السنوات الست المقبلة، بمساحة إجمالية تزيد عن 100 مليون متر مربع.³

ثانياً: تحقيق الحوكمة الفعالة في المملكة العربية السعودية: تعزيز كفاءة المؤسسات الحكومية، الشفافية، وتمكين المواطنين في إطار رؤية 2030:

تسعى رؤية المملكة العربية السعودية 2030 إلى إحداث تحول شامل في نظام الحوكمة من خلال التركيز على ثلاثة مجالات رئيسية: تحسين كفاءة الحكومة، تعزيز الشفافية، وتمكين المواطنين.

يتضمن هذا التحول تبسيط العمليات البيروقراطية واعتماد معايير أداء فعالة، مما يهيئ المملكة لتقديم خدمات أكثر فعالية وجذب الاستثمارات الأجنبية، كما يسهم الالتزام بمكافحة الفساد وتعزيز المساءلة في بناء بيئة ثقة ضرورية لتحقيق النمو المستدام. بالإضافة إلى ذلك، تهدف الرؤية إلى تشجيع مشاركة المواطنين وتقوية المجتمع المدني لضمان أن تؤخذ أصواتهم في عمليات صنع القرار.⁴

1- تعزيز كفاءة المؤسسات الحكومية وفعاليتها:

يتمثل أحد الأهداف الرئيسية لرؤية 2030 في تحسين كفاءة المؤسسات الحكومية من خلال الحد من تعقيدات الإجراءات البيروقراطية وتعزيز جودة الخدمات العامة، وتركز جهود الإصلاح على إعادة هيكلة

¹ Ibid.

² Ambassade de France en Arabie Saoudite, **Arabie saoudite – un secteur du tourisme en pleine ascension, malgré les défis des capacités d'accueils et d'infrastructures**, Service économique de Riyad, le 25 juillet 2024 ; p02.

³ Ministère de l'Economie, des Finances et de l'Industrie (France), **Op.cit.**

⁴ Vision 2030, **Op.cit.** ,pp 06-07.

تأثير الرؤية الإصلاحية السعودية 2030 على التحولات الاقتصادية، السياسية والاجتماعية في

الفترة الممتدة من 2016 إلى 2023

الهيئات الحكومية بهدف تبسيط العمليات، وبالتالي ضمان قدر أكبر من الاستجابة والمواءمة مع احتياجات المواطنين والمستثمرين على حد سواء. وتهدف الحكومة إلى تهيئة بيئة أكثر ملائمة للأعمال، تتسم بتقليل الإجراءات الروتينية وإزالة الحواجز غير الضرورية، من أجل تشجيع الاستثمار وتحفيز النمو الاقتصادي.¹

وعلاوة على ذلك، تعمل الحكومة على تطبيق معايير الأداء والجودة في جميع الإدارات بهدف ضمان استيفاء الخدمات العامة للمعايير الدولية، حيث يحظى تدريب الموظفين بأهمية كبيرة في عملية التحول هذه، حيث يتلقى العاملون في القطاع العام تطويراً مهنياً في أفضل الممارسات الإدارية الحديثة.

تهدف هذه الجهود إلى تعزيز الاستجابة والأداء العام للقطاع العام، مما يجعله أكثر مرونة وقدرة على تلبية الاحتياجات المتطورة لاقتصاد سريع النمو، وبالتالي ستؤدي هذه المبادرة إلى إنشاء حكومة أكثر فعالية وابتكاراً وقدرة على تقديم خدمات عالية الجودة لمواطنيها.²

2. تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد:

من العناصر الأساسية الأخرى لرؤية 2030 تعزيز الشفافية والقضاء على الفساد، حيث تركز المملكة العربية السعودية على تطوير نظام حوكمة قوي يعزز المساءلة والعدالة والنزاهة في جميع القطاعات الحكومية، ويمثل الهدف الرئيسي في تعزيز آليات الرقابة القائمة وتنفيذ إجراءات تدقيق ومراقبة أكثر صرامة للكشف عن الفساد ومنعه.

ويمثل الهدف في ضمان نزاهة الهيئات الرقابية وحيادها السياسي من خلال تعزيز استقلاليتها، مع تنفيذ سياسات صارمة لمكافحة الفساد تترتب عليها عقوبات وعواقب على أي سوء سلوك، ولا تهدف هذه الإجراءات إلى تعزيز ثقة المواطنين في المؤسسات الحكومية فحسب، بل تهدف أيضاً إلى تعزيز بيئة أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب الذين يعطون الأولوية للشفافية والمساءلة في التعاملات التجارية. ومن شأن التزام المملكة العربية السعودية الثابت بمكافحة الفساد أن يمهّد الطريق لنظام حوكمة أكثر موثوقية وأخلاقية، وهو أمر محوري لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية الأوسع نطاقاً.³

من خلال رؤية 2030، تدرك المملكة أهمية مشاركة المواطنين في الحوكمة وتطوير مجتمع مدني ديناميكي وتسعى الحكومة جاهدة لتعزيز مشاركة المواطنين في إجراءات صنع القرار من خلال المشاورات العامة والمنتديات التي تسهل الحوار بين الدولة ومواطنيها، وتوفير السبل للمواطنين للتعبير عن آرائهم، وتطوير سياسات أكثر استجابة لاحتياجاتهم وتطلعاتهم.

¹ عبد الكريم سعود الذيابي، "الإصلاحات التشريعية الحديثة في المملكة العربية السعودية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية" دراسة تحليلية"، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، العدد 43، أكتوبر 2023، ص 1607.

² Vision 2030, Op.cit, p65.

³ Vision 2030, Op.cit, pp 64-65.

رأية عكاك، مرسي مشري

تعمل الحكومة كذلك على تيسير توسع المنظمات غير الحكومية من خلال تقديم المساعدة وإزالة العقبات التي تعترض عملها بهدف تعزيز المجتمع المدني وتمكينه من لعب دور أكثر نشاطاً في مجالات مثل التنمية الاجتماعية والدعوة البيئية والمشاركة المجتمعية، وكذا السعي إلى تشجيع العمل التطوعي كجزء من جدول أعمال التمكين المجتمعي الأوسع نطاقاً، بهدف تعزيز تنمية مجتمع أكثر تماسكاً وتفاعلاً.¹

3- العلاقات الخارجية في الرؤية السعودية:

تركز رؤية المملكة العربية السعودية 2030 ليس فقط على الإصلاحات الداخلية التي تهدف إلى تنويع اقتصادها وتقليل الاعتماد على النفط، ولكن لها أيضاً تأثيرات كبيرة على سياسة المملكة الخارجية، حيث يسعى التحول في ظل رؤية 2030 إلى وضع المملكة العربية السعودية كلاعب محوري على الساحة العالمية وتعزيز علاقاتها الدولية، خاصة داخل منطقة الشرق الأوسط. وتعد طموحات المملكة في تعزيز الاستقرار الإقليمي وإثبات نفسها كقوة إقليمية رائدة جزءاً أساسياً من هذه الرؤية. وبينما تحافظ المملكة على تحالفاتها التقليدية مع الدول الغربية، وخاصة الولايات المتحدة، فإنها تتخذ خطوات لتحسين العلاقات مع القوى الإقليمية، وخاصة إيران، رغم التنافس التاريخي الطويل بين البلدين.

تاريخياً، كانت العلاقات السعودية الإيرانية مليئة بالتوتر، نتيجة للاختلافات الطائفية والصرعات الإقليمية وتباين الأيديولوجيات، في حين تعد المملكة العربية السعودية القوة السنية الرائدة، فإن إيران تضع نفسها كحامية للطائفة الشيعية، مما أدى إلى صراعات على النفوذ في منطقة الشرق الأوسط. وقد تجسدت هذه التوترات في عدد من الحروب بالوكالة، وخاصة في اليمن وسوريا ولبنان، حيث تدعم كل دولة أطرافاً متعارضة.² ومع ذلك، شهدت السنوات الأخيرة تحولاً نحو التهدئة، مع جهود دبلوماسية تهدف إلى تقليل العداوات. يتماشى هذا التحول مع أهداف رؤية 2030، التي تؤكد على التعاون الإقليمي وخلق بيئة مستقرة تعزز النمو الاقتصادي.

من بين التطورات الأكثر أهمية في العلاقات السعودية الإيرانية هو الاتفاق الذي توسطت فيه الصين لاستعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في عام 2023، ويمثل هذا التقارب نقطة تحول محتملة في علاقتهما، مما يعكس الاستراتيجية الأوسع للمملكة العربية السعودية المتمثلة في تنويع شركائها الدبلوماسيين وتقليل الاعتماد على الغرب.³ يمكن اعتبار هذه الخطوة جزءاً من هدف رؤية 2030 لتوسيع الانخراط الدبلوماسي والاقتصادي

¹ فوز بن علي الغامدي، "دور المنظمات غير الربحية بمنطقة الرياض في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في ضوء رؤية المملكة العربي السعودية 2030 دراسة ميدانية"، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة الملك سعود، قسم الدراسات الاجتماعية، المملكة العربية السعودية، 2019م، ص66.

² عائشة كهي ومحمد بلهائشي الأمين طيبي، "الصراع السعودي الإيراني على النفوذ الإقليمي في ظل الطائفية"، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، المجلد 07، العدد 01، جوان 2022، ص401.

³ محسن محمد صالح (محرر)، آفاق التقارب السعودي الإيراني والانعكاسات المتوقعة على القضية الفلسطينية، تقدير استراتيجي (133)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، أبريل 2023، ص03.

تأثير الرؤية الإصلاحية السعودية 2030 على التحولات الاقتصادية، السياسية والاجتماعية في

الفترة الممتدة من 2016 إلى 2023

للمملكة مع مجموعة من القوى العالمية، بما في ذلك الصين وروسيا، مع تقليل التوترات الإقليمية التي قد تعرقل طموحاتها الاقتصادية.

يُعد استعادة العلاقات مع إيران أمراً بالغ الأهمية نظراً للمصالح الاقتصادية المشتركة بين البلدين، خاصة في مجال الطاقة، حيث تعتبر السعودية وإيران من أكبر الدول المنتجة للنفط، ويعد استقرار المنطقة ضرورياً لاستمرار تدفق الموارد النفطية إلى الأسواق العالمية.¹ فمن خلال إصلاح العلاقات مع إيران، تضمن المملكة استقرار أكبر في أسعار النفط العالمية، وهو أمر محوري لنجاح تحولها الاقتصادي ضمن رؤية 2030. بالإضافة إلى ذلك، فإن تخفيف التوترات الإقليمية يتيح للسعودية التركيز بشكل أكبر على إصلاحاتها الطموحة دون الانجرار إلى صراعات مكلفة في الدول المجاورة.

من الناحية الجيوسياسية، قد يشير التقارب مع إيران أيضاً إلى تحول في أولويات المملكة، فبينما تظل المملكة ملتزمة بتحالفاتها التقليدية، خاصة مع الولايات المتحدة، فإنها تسعى بشكل متزايد إلى صياغة سياسة خارجية مستقلة تخدم مصالحها الوطنية طويلة الأجل، فقد دفعت رؤية 2030 السعودية نحو اتباع نهج أكثر براغماتية في العلاقات الدولية، حيث تعطي الأولوية للدبلوماسية بدلاً من المواجهة، ساعية بذلك إلى تحقيق النمو الاقتصادي وتعزيز الاستقرار الإقليمي.

في الختام، على الرغم من أن رؤية المملكة العربية السعودية 2030 تركز بشكل أساسي على الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية الداخلية، إلا أن تأثيرها على العلاقات الدولية، خاصة مع إيران، لا يمكن إنكاره، فجهود المملكة لتخفيف التوترات والسعي نحو الحلول الدبلوماسية مع خصمها الإقليمي تتماشى مع الأهداف الأوسع لخلق بيئة أكثر استقراراً وأماناً في الشرق الأوسط، لضمان تحقيق تحولها الاقتصادي دون أن تعيقها الصراعات الإقليمية.

ثالثاً: التحولات الاجتماعية والثقافية في رؤية السعودية 2030:

1- تعزيز القيم الإسلامية:

تركز رؤية المملكة العربية السعودية 2030 على الحفاظ على الهوية الإسلامية للمملكة مع تعزيز الانفتاح على العالم، ويُعد الإسلام وتعاليمه الركيزة الأساسية للحياة في المملكة، حيث تستند جميع التشريعات والقرارات إلى مبادئه، وتعتبر القيم الإسلامية، مثل الاعتدال، التسامح، الانضباط، المساواة، والشفافية، محورية في تحقيق الأهداف الوطنية ودفع الرؤية المستقبلية نحو النجاح.²

¹ محسن محمد صالح، مرجع سابق، ص 04.

² Vision 2030, Op.cit ,P16.

رانية عكاك، مرسى مشري

يشغل قطاع السياحة الدينية دوراً رئيسياً في رؤية 2030 بفضل مكانة المملكة كخادم للحرمين الشريفين، حيث زادت قدرتها على استقبال أعداد متزايدة من الحجاج والمعتمرين، فقد استقبلت في عام 2023 نحو 2 مليون حاج و27 مليون معتمر.¹ واستجابت المملكة لهذه الأعداد المتزايدة من خلال تطوير وتوسيع البنية التحتية المرتبطة بالمشاعر المقدسة، مثل التوسعة الثالثة للحرمين الشريفين وتحديث قدرات المطارات، إضافة إلى إطلاق مشروع مترو مكة لتيسير تنقل الحجاج والمعتمرين، مما يساهم في تحسين تجربة الزوار وتسهيل الوصول إلى الأماكن المقدسة.

في إطار رؤية 2030، تسعى المملكة أيضاً إلى تنويع قطاع السياحة من خلال تطوير المشاريع الثقافية والتاريخية، بهدف إثراء التجربة الروحية والثقافية للزوار، يشمل ذلك توسيع البنية التحتية للأماكن المقدسة، وإنشاء متاحف جديدة، وتعزيز المواقع التاريخية، وتنظيم فعاليات ثقافية متعددة. كما تضع المملكة اهتماماً كبيراً على الحفاظ على تراثها الثقافي والتاريخي الذي يشكل جزءاً من هويتها الوطنية، وتسعى إلى تحويل هذا التراث إلى عنصر من عناصر تعزيز التلاحم الوطني، من خلال إعادة إحياء المواقع التاريخية وزيادة حضورها على الساحة الدولية، عبر تسجيلها ضمن قائمة التراث العالمي.²

يمثل تعزيز وصيانة التراث الوطني أولوية في إطار جهود المملكة لتعزيز الوحدة الوطنية والقيم الإسلامية والعربية الأصيلة، وتولي المملكة أهمية خاصة لترميم المواقع الثقافية والتاريخية وتسجيلها دولياً، مما يعزز من جاذبيتها السياحية ويساهم في ترسيخ مكانتها على الخريطة العالمية للتراث. ومن ضمن المشاريع الرئيسية في هذا السياق، تخطط المملكة لبناء أكبر متحف إسلامي عالمي، والذي سيعتمد على أحدث الأساليب في الجمع والحفظ والعرض، يهدف هذا المتحف إلى تعريف الزوار بتاريخ الإسلام من خلال تجارب تفاعلية مبتكرة، ليصبح معلماً بارزاً للمواطنين والزوار على حد سواء.

2. تمكين المرأة وزيادة مشاركتها في سوق العمل والمجتمع:

يهدف هذا المحور في الرؤية إلى تعزيز دور المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال إزالة العوائق القانونية والاجتماعية أمام مشاركة المرأة، وتوفير فرص التعليم والتدريب، ودعم ريادة الأعمال النسائية من أجل زيادة مساهمة المرأة في القوى العاملة وتحقيق المساواة بين الجنسين.

أدركت القيادة السعودية أن تحقيق التنمية المستدامة والشاملة يتطلب الاستفادة من طاقات جميع أفراد المجتمع، رجالاً ونساءً على حد سواء. ولهذا، تولي رؤية 2030 اهتماماً كبيراً بتمكين المرأة وإزالة العوائق التي قد تحول دون مشاركتها الفعالة في مختلف المجالات من خلال الإصلاحات التي شهدتها المملكة الهادفة لتعزيز مكانة المرأة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة.³

¹ Ambassade de France en Arabie Saoudite, **Op.cit**, p01.

² Vision 2030, **Op.cit**, P17.

³ Safran Almatky, "Human Rights in Saudi Arabia and TheCountry Vision Of 2030: An AnalyticalPerspective", **Preprints**, 16 september 2024.

تأثير الرؤية الإصلاحية السعودية 2030 على التحولات الاقتصادية، السياسية والاجتماعية في

الفترة الممتدة من 2016 إلى 2023

يعد التمكين الاقتصادي للمرأة ركيزة أساسية في رؤية 2030، إذ تهدف الرؤية إلى زيادة نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل إلى 30٪ بحلول عام 2030.¹ وقد شهدت المملكة بالفعل تقدماً كبيراً في هذا المجال، حيث ارتفعت نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل من 19.3٪ في عام 2016 إلى 36٪ في الربع الرابع من عام 2022.²

على الصعيد القانوني والاجتماعي، شهدت المملكة سلسلة من الإصلاحات لتعزيز حقوق المرأة، بما في ذلك السماح لها بقيادة السيارات منذ 2018 وتعديل نظام وثائق السفر في 2019 ليسمح للنساء بالتعلم والعمل والسفر دون الحاجة إلى موافقة ولي الأمر.³

ويمثل التعليم ركيزة أساسية أخرى في رؤية 2030، حيث تولي المملكة اهتماماً كبيراً بتعليم المرأة وتطوير مهاراتها المهنية، فوفقاً لإحصائيات وزارة التعليم لعام 2021، تشكل النساء 51.8٪ من إجمالي عدد المعلمين و49.99٪ من إجمالي عدد الطلاب في التعليم العالي في الجامعات السعودية.⁴

بالإضافة إلى ذلك، تشجع رؤية 2030 على زيادة تمثيل المرأة في المناصب القيادية وصنع القرار، فقد ارتفعت نسبة النساء في مجلس الشورى من 20٪ في عام 2013 إلى 30٪ في عام 2020. كما تسعى الرؤية إلى تعزيز دور المرأة في مجال الاقتصاد الرقمي والابتكار، فوفقاً لتقرير المرصد العالمي لريادة الأعمال لعام 2021 فإن 17,7٪ من رواد الأعمال في المملكة هم من النساء، وحسب الرؤية يتوقع أن تصل النسبة إلى 26٪ بحلول 2030.⁵

في الختام، تُعد رؤية 2030 خارطة طريق طموحة تهدف إلى تمكين المرأة وتعزيز دورها في جميع مجالات الحياة، فالمؤشرات الحالية تدل على تقدم ملموس في تحقيق هذه الأهداف مما يعزز من دور المرأة في بناء مجتمع حيوي واقتصاد مستدام.

3- تطوير التعليم والبحث العلمي في رؤية 2030: تحديث المناهج، تعزيز الابتكار، وتطوير التدريب المهني :

تقدم رؤية المملكة العربية السعودية 2030 نهجاً تحويلياً لضمان استدامة المملكة على المدى الطويل، مع التركيز بشكل خاص على تنمية رأس المال البشري، وتعكس الركائز الاستراتيجية لتعزيز التعليم والاستثمار

¹ Vision 2030, Op.cit, p39.

² الهيئة العامة للإحصاء، تقرير المرأة السعودية 2022، ص12. stats.gov.sa

³ فوزية بكر البكر، "تمكين المرأة السعودية في ظل رؤية 2030: الفرص والتحديات"، المجلة الدولية للدراسات المرأة والطفل، المجلد 02، العدد 04، أكتوبر 2022، ص08.

⁴ الهيئة العامة للإحصاء، مرجع سابق، ص19.

⁵ مركز البحوث والمعلومات بالتعاون مع مركز ريادة الأعمال، ريادة الأعمال في المملكة العربي السعودية: مؤشر اقتصادي، الرياض، 2022، ص28.

رؤية عكاك، مرسى مشري

في البحوث وتعزيز التدريب المهني جهوداً أوسع نطاقاً لتحديث الاقتصاد والمجتمع. وتكتسب هذه المبادرات أهمية بالغة في معالجة الثغرات القائمة في سوق العمل ومواءمتها مع المعايير العالمية.

أ- النهوض بالمناهج التعليمية:

أحد الأهداف الرئيسية لرؤية 2030 هو إجراء إصلاح شامل للنظام التعليمي في المملكة العربية السعودية لضمان مواءمته مع المعايير المعاصرة وقابليته للتكيف مع المتطلبات الاقتصادية المستقبلية، فقد تم تصميم إصلاحات المناهج الدراسية لتزويد الطلاب بمهارات القرن الحادي والعشرين مثل التفكير النقدي، الإبداع، حل المشكلات، ومحو الأمية الرقمية. ويهدف هذا الإصلاح إلى إعداد الطلاب لمواجهة التحديات في عالم متزايد التعقيد والرقمنة، مع تركيز خاص على مجالات العلوم، التكنولوجيا، الهندسة، والرياضيات، مما يضع أساساً لصناعات قائمة على الابتكار.¹

إلى جانب الإصلاحات الأكاديمية، تركز المبادرة بشكل كبير على تدريب المعلمين وتطوير مهاراتهم من خلال تعزيز أساليب التدريس ودمج الأدوات الرقمية المتقدمة، حيث يُعتبر دور المعلمين محورياً في هذا التحول، ولذلك يتم توفير فرص للتطوير المهني المستمر لهم لضمان مواكبتهم لأحدث الاتجاهات التربوية، وذلك من خلال تحسين جودة التعليم وتطوير مهارات المعلمين، بهدف إعداد جيل قادر على المنافسة في الاقتصاد العالمي.

ب- الاستثمار في التعليم العالي والبحث العلمي:

عنصر حاسم آخر في رؤية 2030 هو التوسع في الاستثمار في التعليم العالي والبحث العلمي، حيث يهدف حسب رؤية القيادة السعودية، إلى ترسيخ مكانة المملكة العربية السعودية كقوة قائمة على المعرفة. تركز المبادرة بشكل كبير على تحويل الجامعات السعودية إلى مراكز عالمية للتميز، مع تعزيز قدراتها في مجالات البحث والابتكار، حيث تسعى المملكة إلى أن يكون لديها 5 جامعات على الأقل مصنفة ضمن أفضل 200 جامعة عالمياً، كما تشمل الخطط زيادة ميزانيات البحث، وتكوين شركات استراتيجية دولية، وتشجيع التعاون الأكاديمي عبر الحدود.

وفي هذا المسار، تعمل الحكومة السعودية على استقطاب كبار الباحثين والأكاديميين الدوليين والاحتفاظ بهم للعمل في المملكة، من خلال تقديم أجور تنافسية وبنية تحتية محفزة على البحث العلمي مع توفير الشروط الموضوعية لذلك.²

¹ أحمد قاسم الجمال وآخرون، التحول الرقمي في مؤسسات التعليم العالي العربية: الواقع، التحديات والمقاربات المستقبلية، اتحاد مجالس البحث العلمي العربية، سبتمبر 2023، ص 88.

² ريم العنزي، رؤية المملكة 2030 في التعليم، موقع دراسة الأفكار للبحث والتطوير، 05 سبتمبر 2024. <https://study.sa/>

تأثير الرؤية الإصلاحية السعودية 2030 على التحولات الاقتصادية، السياسية والاجتماعية في

الفترة الممتدة من 2016 إلى 2023

ومن أبرز جوانب الاستثمار في التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، تمكين المرأة للمشاركة في التعليم العالي من خلال كسر الحواجز التقليدية وخلق فرص غير مسبقة للمرأة في المجال الأكاديمي، بحيث أصبحت اليوم تشكل غالبية طلاب الجامعات في المملكة.

ج- تعزيز التدريب المهني:

يخضع التدريب المهني والتقني بأهمية بالغة في معالجة الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، حيث تشير رؤية 2030 إلى ضرورة اتباع نهج عملي قائم على المهارات في التعليم لتلبية الاحتياجات المتطورة للقطاع الخاص. ويمثل الهدف الشامل لاستراتيجية التعليم والتدريب التقني والمهني، كما هو مبين في إطار رؤية 2030، في تطوير برامج تدريبية مصممة حسب الطلب بالتعاون مع أصحاب المصلحة في القطاع الصناعي لضمان مواءمة المناهج الدراسية مع متطلبات العمل الفعلية.¹

علاوة على ذلك، تشجع رؤية 2030 على تنفيذ برامج التدريب المهني والشركات الصناعية التي تسهل اكتساب الطلاب للخبرة العملية، فمن خلال دمج التعاون مع القطاع الخاص، تضمن المملكة أن تكون المهارات التي يتم تدريسها ذات صلة مباشرة باحتياجات السوق، مما يقلل الوقت بين التخرج والتوظيف، ومن المتوقع أن يؤدي هذا النهج إلى خفض معدلات البطالة بين الشباب.

يمثل الهدف الآخر للمملكة في إطار برامج التدريب المهني في تعزيز روح المبادرة من خلال غرس ثقافة الاعتماد على الذات وإقامة المشاريع، من أجل تقليل الاعتماد على التوظيف في القطاع العام وتعزيز خلق فرص عمل جديدة في القطاعات الناشئة.²

وفي الختام، تم تصميم النهج متعدد الأوجه للتعليم والبحث والتدريب المهني المبين في رؤية 2030 لتزويد المملكة العربية السعودية بالأدوات اللازمة لبناء اقتصاد مستدام ومتنوع، بدءاً من تحديث المناهج الدراسية وتعزيز تدريب المعلمين إلى تأسيس المملكة كمركز للبحث العلمي والابتكار، ستضمن هذه المبادرات أن تكون القوى العاملة السعودية المستقبلية متعلمة وماهرة بما يكفي لمواجهة تحديات الاقتصاد العالمي سريع التغير، وذلك من خلال الاستثمار في المعرفة ورأس المال البشري، لتأمين مستقبل مزدهر مدفوع بالابتكار والاستدامة والتنافسية في الأسواق العالمية.

¹ هادية بنت علي اليامي، "رؤية مستقبلية لتطوير التعليم في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية المملكة 2030"، مجلة العلوم التربوية والنفسية - المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، العدد 26، المجلد 02، نوفمبر 2018، ص39.

² Vision 2030, Op.cit, p36.

4. تحسين جودة الحياة:

تركز رؤية المملكة العربية السعودية 2030 بشكل كبير على ضرورة تحسين جودة الحياة، وتطوير بنية تحتية قوية للرياضة والترفيه، وتحسين خدمات الرعاية الصحية، وتكثيب هذه العناصر أهمية بالغة في تعزيز مجتمع صحي ومستدام وحيوي، بحيث تساهم كل ركيزة من هذه الركائز في تهيئة بيئة تدعم الرفاهية الشخصية والتنوع الاقتصادي.

أ). تطوير البنية التحتية للرياضة والترفيه:

تسعى رؤية 2030 إلى تحسين جودة الحياة للمواطنين السعوديين من خلال تعزيز البنية التحتية للرياضة والترفيه، ويمثل ذلك في توسيع نطاق الخدمات العامة، تطوير المساحات الخضراء، وبناء مرافق ترفيهية ورياضية عالمية المستوى. وتهدف المملكة إلى إنشاء بيئات حضرية مستدامة تشجع الأنشطة في الهواء الطلق وتعزز الرفاهية من خلال زيادة مشاركة المواطنين في الفعاليات الرياضية والثقافية.

بالإضافة إلى ذلك، تهدف رؤية 2030 إلى مضاعفة إنفاق الأسر على الترفيه المحلي من 2.9% إلى 6%، أي 36 مليار ريال، من خلال إنشاء الهيئة العامة للترفيه التي تُعنى بتطوير الأنشطة الترفيهية والثقافية في المملكة. وتتولى الهيئة مسؤولية تنويع العروض الترفيهية وتشجيع استثمارات القطاع الخاص، مع التركيز على تعزيز السياحة الرياضية واستضافة الفعاليات العالمية.²

تُركز الرؤية أيضاً على تعزيز السلامة العامة وتحسين أنظمة الاستجابة للطوارئ لضمان أن تكون المدن أكثر شمولاً، مما يساهم في تعزيز الإحساس بالانتماء وتحقيق أنماط حياة صحية واجتماعية أكثر نشاطاً.

ب). تحسين خدمات الرعاية الصحية والصحة العامة:

يشكل تطوير خدمات الرعاية الصحية والصحة العامة أحد الأهداف المحورية في رؤية المملكة العربية السعودية 2030. تسعى الحكومة إلى تحسين جودة خدمات الرعاية الصحية وضمان سهولة الوصول إليها، بحيث يحصل كل مواطن على رعاية طبية ذات مستوى عالٍ. وتشمل هذه الجهود توسيع نطاق التأمين الصحي وزيادة عدد المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية في جميع مناطق المملكة، بهدف تحسين الوصول إلى الرعاية الطبية وتعزيز جودتها، مع التركيز على دمج أحدث التقنيات الطبية والارتقاء بخدمات رعاية المرضى.³

وفي هذا السياق، تم إطلاق تطبيق "صحة" في مارس 2017 لتعزيز الصحة العامة للمجتمع، حيث يوفر الرعاية الطبية والوقائية عن بُعد، فحتى عام 2020، قدم التطبيق 2.1 مليون استشارة طبية لنحو 1.6 مليون

¹ Ibid, p22.

² سلام للتواصل الحضاري، برامج جودة الحياة في المملكة العربية السعودية، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، 1442هـ، ص 16.

www.salam4cc.org

³ ملتقى أسبار، معالجات تحليلية وتوصيات عملية حول رؤية المملكة 2030 ومنجزاتها، ص 21.

www.asbar.com

تأثير الرؤية الإصلاحية السعودية 2030 على التحولات الاقتصادية، السياسية والاجتماعية في

الفترة الممتدة من 2016 إلى 2023

مستخدم، مما سهل الوصول إلى استشارات طبية موثوقة. بالإضافة إلى ذلك، بدأ تطبيق "موعد" تقديم خدماته في أبريل 2018، حيث يتيح للمستخدمين حجز المواعيد في مراكز الرعاية الصحية الأولية وتعديلها أو إلغائها، فبحلول نهاية 2020، استفاد حوالي 14.3 مليون شخص من التطبيق، وتم حجز أكثر من 67 مليون موعد، مما ساهم في توفير الوقت وتنظيم الوصول إلى الخدمات الصحية بفعالية.¹

إلى جانب توفير الخدمات العلاجية، تولي رؤية 2030 اهتمامًا خاصًا بتعزيز الصحة العامة من خلال التركيز على برامج الوقاية الصحية، حيث شملت هذه المبادرات حملات التطعيم، إدارة الأمراض المزمنة، وتخفيض نمط حياة صحي للحد من انتشار الأمراض غير المعدية مثل السكري وأمراض القلب.

وتهدف المملكة، عبر الترويج للعادات الصحية ورفع مستوى الوعي الصحي بين السكان، إلى تحسين المؤشرات الصحية مثل زيادة متوسط العمر المتوقع والوقاية من الأمراض، كما ستسهم الاستثمارات في مجال البحث الطبي والابتكار في تعزيز النتائج الصحية ووضع المملكة في طليعة التقدم الطبي العالمي.

يعكس تركيز رؤية 2030 على تحسين جودة الحياة وتطوير البنية التحتية الرياضية والترفيهية، إلى جانب الارتقاء بخدمات الرعاية الصحية، التوجه المتكامل الذي تتبناه المملكة لبناء مجتمع مستدام وصحي ونشط. تهدف هذه المبادرات إلى تحسين رفاهية الأفراد وتعزيز اقتصاد متنوع يوفر فرصًا في قطاعات ناشئة مثل الرياضة، الترفيه، والرعاية الصحية. ومن خلال هذه الإصلاحات، تواصل المملكة العربية السعودية ترسيخ مكانتها كدولة حديثة ومزدهرة يتمتع فيها المواطنون بمستوى معيشي متميز وحياة متوازنة.

رابعاً: تحليل تأثير الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لرؤية 2030 في المملكة العربية السعودية (2016 – 2023):

يقدم الجدول التالي لمحة شاملة عن الإصلاحات التي تم تنفيذها في إطار رؤية السعودية 2030 خلال الفترة 2016-2023، عبر المحاور السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية، من خلال تسليط الضوء على أهم الإجراءات المتخذة والتغيرات المحققة حتى سنة 2023، مع التركيز على التحديات المتبقية التي قد تؤثر على تحقيق الأهداف النهائية للرؤية بحلول عام 2030.

¹ رؤية 2030 المملكة العربية السعودية، إنجازات رؤية المملكة 2030: 2016م- 2020م، ص 33.

رانية عكاك، مرسي مشري

الهدف	المؤشر	2016	نهاية 2023	2030
تطوير وتنويع الاقتصاد	الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (مليار دولار أمريكي)	405	504	1,325
	نسبة الصادرات غير النفطية من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي	18%	24.10%	50%
	مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي	40.3%	45%	65%
	القيمة الإجمالية التراكمية لصادرات الصناعات المرتبطة بالنفط والغاز (مليار دولار)	34.4	161.4	563.7
	نسبة المحتوى المحلي في قطاعي النفط والغاز	37%	63%	75%
	نسبة المحتوى المحلي في نفقات القطاع غير النفطي	52%	56.8%	75%
	الأصول تحت إدارة صندوق الاستثمارات العامة	192	750*	2
	نسبة القروض الممنوحة للشركات الصغيرة والمتوسطة	2%	8.3%	20%
	نسبة توظيف الصناعات العسكرية	7.7%	10.4%	50%
	الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد (% من الناتج المحلي الإجمالي)	3.8%	2.2%	5.7%
خفض معدل البطالة	معدل البطالة بين السعوديين	12.3%	7.7%	7%
	نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة	22.8%	34%	30%
	نسبة الخريجين الذين يلتحقون بسوق العمل خلال 6 أشهر من تخرجهم	13.3%	41.2%	75%
	نسبة خريجي التعليم التقني والمهني الذين يلتحقون بسوق العمل خلال 6 أشهر من تخرجهم	13.9%	45.8%	65%
	نسبة الأسر السعودية التي تمتلك مسكنًا	47.0%	63.7%	70.0%
تعزيز نمط حياة صحي وحيوي	نسبة المناطق المغطاة بالخدمات الصحية	84.1%	96.4%	99.5%
	العدد الإجمالي للحجاج القادمين	6.2	13.6	30

تأثير الرؤية الإصلاحية السعودية 2030 على التحولات الاقتصادية، السياسية والاجتماعية في

الفترة الممتدة من 2016 إلى 2023

الإسلامية والهوية الوطنية	لأداء العمرة من خارج المملكة سنوياً (بالملايين)		
	عدد المواقع التراثية السعودية المسجلة في قائمة اليونسكو	4	7
تعزيز كفاءة القطاع الحكومي	الإيرادات غير النفطية (مليار دولار أمريكي)	44	122
	التصنيف في مؤشر الأمم المتحدة لتطوير الحكومة الإلكترونية	36	31
تعزيز المسؤولية الاجتماعية	نسبة الشركات الكبرى التي تقدم برامج المسؤولية الاجتماعية	30%	64.8%
		90%	

الشكل (1): جدول تلخيصي لتطور المؤشرات الرئيسية لرؤية 2030

المصدر: Op.cit. (Ministère de l'Economie, des Finances et de l'Industrie (France), 2023)

تحليل الجدول:

1. مؤشرات التنوع الاقتصادي:

يشهد الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي تطوراً ملحوظاً في المملكة العربية السعودية، حيث ارتفع من 405 مليار دولار في 2016 إلى 504 مليار دولار بنهاية 2023. هذا النمو، ورغم أهميته، يمثل تحدياً كبيراً أمام تحقيق المستهدف البالغ 1,325 مليار دولار بحلول 2030، حيث يتطلب تحقيق هذا الهدف الطموح معدل نمو سنوي مركب يتجاوز 14.8% خلال السنوات السبع القادمة، وهو ما يستدعي تحولاً جذرياً في هيكل الاقتصاد السعودي. هذا التحول يحتاج إلى تطوير قطاعات جديدة مثل السياحة والترفيه والصناعات التقنية المتقدمة، مع تعزيز القطاعات التقليدية غير النفطية مثل الصناعات التحويلية والخدمات اللوجستية.

في مجال الصادرات غير النفطية، نلاحظ تحسناً تدريجياً في مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، حيث ارتفعت من 18% في 2016 إلى 24.1% في 2023. هذا التطور، رغم إيجابيته، لا يزال بعيداً عن الهدف المحدد بـ 50% بحلول 2030. يكشف هذا المؤشر عن تحدٍ هيكلي في القدرة التصديرية للاقتصاد السعودي غير النفطي، ويتطلب تحقيق هذا الهدف تطوراً شاملاً للبنية التحتية التصديرية، وتحسين جودة المنتجات المحلية لتلبية المعايير الدولية، وبناء شبكات تسويق عالمية فعالة، مع التركيز على القطاعات التي تتمتع فيها المملكة بميزة تنافسية.

كما ارتفعت مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي من 40.3% في 2016 إلى 45% سنة 2023، مؤشراً على نجاح سياسات تحفيز القطاع الخاص وتعزيز دوره في الاقتصاد.

2. تطور قطاعات النفط والغاز:

شهدت القيمة التراكمية لصادرات الصناعات المرتبطة بالنفط والغاز قفزة كبيرة من 34.4 مليار دولار في 2016 إلى 161.4 مليار دولار في 2023. هذا النمو الكبير يعكس نجاح استراتيجية المملكة في تطوير سلسلة القيمة المضافة في قطاع الطاقة. ومع ذلك، فإن الوصول إلى هدف 563.7 مليار دولار بحلول 2030 يتطلب تسريع وتيرة التطوير الصناعي وتعميق التكامل في سلاسل القيمة العالمية. كما يحتاج هذا التحول إلى استثمارات ضخمة في البنية التحتية الصناعية وتطوير الكوادر البشرية المتخصصة.

ويمثل ارتفاع نسبة المحتوى المحلي في قطاعي النفط والغاز من 37% إلى 63%، إنجازاً مهماً في مسيرة التوطين الصناعي، فهذا التقدم يضع المملكة على مسار واعد نحو تحقيق هدف 75% بحلول 2030. إلا أن تحقيق هذا الهدف، يتطلب تعزيز القدرات التصنيعية المحلية وتطوير شبكة موردين محليين قادرين على تلبية المتطلبات التقنية العالية للقطاع.

3. أداء صندوق الاستثمارات العامة:

يمثل نمو أصول صندوق الاستثمارات العامة من 192 مليار دولار إلى 750 مليار دولار تحولاً استراتيجياً في إدارة الثروة الوطنية. هذا النمو القوي يعكس نجاح استراتيجية الصندوق في تنويع استثماراته وتعظيم العوائد. لكن تحقيق هدف 2 تريليون دولار بحلول 2030 يتطلب تحقيق عوائد استثنائية وإدارة حكيمة للمخاطر في ظل تقلبات الأسواق العالمية. يحتاج الصندوق إلى موازنة دقيقة بين الاستثمارات المحلية التي تدعم التحول الاقتصادي والاستثمارات الخارجية التي تحقق عوائد مجزية.

كما شهد الاستثمار الأجنبي المباشر تحدياً، حيث انخفض من 3.8% إلى 2.2% من الناتج المحلي الإجمالي، مما يستدعي مراجعة استراتيجيات جذب الاستثمار الأجنبي.

4. تحليل دعم القطاعات الاستراتيجية:

في مجال دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، يعكس ارتفاع نسبة القروض الممنوحة من 2% إلى 8.3% تحسناً في الوصول إلى التمويل. لكن الوصول إلى هدف 20% بحلول 2030 يتطلب إصلاحات عميقة في القطاع المصرفي وتطوير آليات تمويل مبتكرة. كما يحتاج هذا القطاع إلى حلول تمويلية متنوعة تناسب مختلف مراحل نمو الشركات وتراعي طبيعة المخاطر المرتبطة بها.

أما توطين الصناعات العسكرية، فإن الارتفاع من 7.7% إلى 10.4% يعكس تحدياً كبيراً في تحقيق هدف 50% بحلول 2030. إلا أن هذا القطاع يحتاج استثمارات ضخمة في البحث والتطوير، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات البشرية المتخصصة. نجاح هذا التوطين يرتبط بشكل وثيق بتطوير منظومة صناعية متكاملة وبناء شركات استراتيجية مع كبرى الشركات العالمية.

تأثير الرؤية الإصلاحية السعودية 2030 على التحولات الاقتصادية، السياسية والاجتماعية في الفترة الممتدة من 2016 إلى 2023

5. تطوير القوى العاملة وتمكين المرأة:

شهدت المملكة العربية السعودية تقدمًا ملحوظًا في خفض معدل البطالة، حيث انخفض المعدل من 12.3% في 2016 إلى 7.7% في 2023، مع الهدف للوصول إلى 7% بحلول 2030. أما نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة فقد ارتفعت من 22.8% إلى 34% في 2023، متجاوزة الهدف المحدد لعام 2030 الذي كان 30%.

تراهن السعودية على زيادة نسبة الخريجين الذين يلتحقون بسوق العمل خلال 6 أشهر من التخرج إلى 75% بحلول 2030، مقارنة بالنسبة السابقة البالغة 13.3%. ومع هذا التحسن، هناك حاجة ملحة لضمان توفير فرص عمل كافية تلبي الطلب المتزايد مع دخول النساء والخريجين إلى سوق العمل، ولتعزيز تمكين المرأة في المناصب القيادية والمشاركة الاقتصادية.

6. تعزيز نمط الحياة:

ارتفعت نسبة المناطق المغطاة بالخدمات الصحية من 84.1% في 2016 إلى 96.4% في 2023، مع هدف الوصول إلى 99.5% بحلول 2030. رغم التقدم في التغطية الصحية، فإن ضمان جودة الرعاية الصحية يتطلب استثمارات كبيرة.

كما شهدت نسبة الأسر السعودية التي تمتلك مساكن ارتفاعاً محسوساً من 47% في 2016 إلى 63.7% في 2023، مع هدف الوصول إلى 70% بحلول 2030، وهو ما يعكس التحسن الكبير في الظروف المعيشية للمواطنين السعوديين. ومع ذلك، يمثل استدامة هذا النمو تحدياً في ظل تزايد الطلب على المساكن وارتفاع تكاليف المعيشة مما يستوجب مواصلة الجهود لضمان توفر مساكن بأسعار معقولة تلبي احتياجات جميع فئات المجتمع.

7. الحفاظ على التراث وتعزيز السياحة الثقافية والدينية:

ارتفع عدد المواقع التراثية السعودية المسجلة في قائمة اليونسكو من 4 مواقع في 2016 إلى 7 مواقع بحلول 2023، مع هدف الوصول إلى 8 مواقع بحلول 2030، وهي نتيجة غير كافية مقارنةً بالإمكانات التاريخية والثقافية الغنية للمملكة، مما يتطلب جهوداً أكبر للاستفادة الكاملة من التراث الوطني لتعزيز السياحة الثقافية.

بالإضافة إلى ذلك، تستهدف المملكة استقبال 30 مليون حاج سنوياً لأداء العمرة بحلول 2030، مقارنة بـ 6.2 مليون حاج في 2016، ولكن تحقيق الهدف الطموح لاستقبال 30 مليون حاج سنوياً قد يضع ضغطاً كبيراً على البنية التحتية السياحية والخدمات اللوجستية، ما يستلزم تحسينات شاملة في هذه القطاعات.

8. كفاءة الحكومة والمسؤولية الاجتماعية:

حققت المملكة تقدماً في مؤشر الأمم المتحدة لتنمية الحكومة الإلكترونية، حيث ارتقت من المرتبة 36 في 2016 إلى المرتبة 31 في 2023، مع الهدف للوصول إلى المرتبة الخامسة عالمياً بحلول 2030. كما ارتفعت نسبة الشركات الكبرى التي تنفذ برامج المسؤولية الاجتماعية من 30% إلى 64.8%، مع هدف الوصول إلى 90% بحلول 2030. رغم هذا التقدم، يتطلب تحقيق الأهداف المستقبلية تحسينات كبيرة في الخدمات الإلكترونية الحكومية وضمان أن تكون برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات مؤثرة ومستدامة.

يكشف التحليل المعمق لمؤشرات رؤية 2030 عن تحول شامل في الاقتصاد والمجتمع السعودي. رغم التقدم الملموس في معظم المؤشرات، تظل هناك تحديات تتطلب تسريع وتيرة التنفيذ في بعض المجالات. نجاح المملكة في تحقيق أو تجاوز بعض المستهدفات قبل موعدها يعكس فعالية السياسات المتبعة، بينما تتطلب المؤشرات الأخرى مراجعة وتكييف الاستراتيجيات التنفيذية. يستدعي هذا تعزيز التنسيق بين مختلف القطاعات والحفاظ على المرونة في مواجهة المتغيرات العالمية والإقليمية لضمان تحقيق الأهداف الطموحة للرؤية.

خاتمة:

في ختام هذا المقال حول تنفيذ رؤية السعودية 2030، يمكن القول أن المملكة العربية السعودية قد شرعت في مسار تحول شامل وطموح غطى مختلف جوانب الحياة الاقتصادية، السياسية، والاجتماعية الثقافية. انطلقت الرؤية في العام 2016 وسط تحديات اقتصادية كبيرة، أبرزها اعتماد المملكة الكبير على النفط في ظل تقلبات أسعار النفط العالمية. وقد أدركت القيادة السعودية الحاجة الماسة إلى تنوع الاقتصاد وتعزيز النمو المستدام من خلال الاستثمار في القطاعات غير النفطية، وتحديث المجتمع، وتبني إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية جذرية.

تعتمد رؤية 2030 على ثلاثة محاور رئيسة. أولاً، تسعى إلى إنشاء مجتمع حيوي من خلال تعزيز القيم الإسلامية والهوية الوطنية وتوفير حياة مملوءة بالتفاعل والرفاهية للمواطنين السعوديين. ثانياً، تهدف إلى تطوير اقتصاد مزدهر مع زيادة فرص العمل واقتصاد أكبر وأكثر تنوعاً. أما المحور الثالث فهو ضمان دولة طموحة من خلال تعزيز فعالية الحكومة وتمكين المسؤولية الاجتماعية.

على الرغم من أن المملكة العربية السعودية تتمتع بموارد طبيعية كبيرة، إلا أن رؤية 2030 تؤكد على أن ثروة البلاد الحقيقية تكمن في شعبها، حيث تعترف الاستراتيجية بأهمية تطوير رأس المال البشري والمجتمع والوحدة الوطنية كمحركات للتحول، لا سيما ما يتعلق منها بالتعليم وتمكين المرأة وتحسين جودة الحياة باعتبارها جوانب رئيسية في هذه الرؤية.

سياسياً، شهدت المملكة إصلاحات جوهرية تهدف إلى تعزيز كفاءة المؤسسات الحكومية، وزيادة الشفافية، ومحاربة الفساد. وقد كانت هذه الإصلاحات ضرورية لتحسين الحوكمة وضمان فعالية التنفيذ المستدام لأهداف

تأثير الرؤية الإصلاحية السعودية 2030 على التحولات الاقتصادية، السياسية والاجتماعية في الفترة الممتدة من 2016 إلى 2023

الرؤية. ومع ذلك، ما زالت هناك تحديات قائمة تتعلق بتعزيز المساءلة والشفافية في جميع مستويات الحكومة، إضافة إلى الحاجة لمزيد من الإصلاحات لتمكين المواطنين من المشاركة الفعالة في عمليات صنع القرار.

وعلى الرغم من الإنجازات الكبيرة التي حققتها المملكة حتى الآن، فإن تحقيق الأهداف الطموحة لرؤية 2030 لا يزال يواجه العديد من التحديات، فمن بين أبرز هذه التحديات هو ضمان استدامة التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على المدى الطويل. يظل الاعتماد على النفط مسألة حساسة، ورغم الجهود الكبيرة لتقليل هذا الاعتماد، فإن تقلبات أسواق النفط العالمية قد تؤثر على مسار النمو الاقتصادي.

كما أن تعزيز الاستثمارات الأجنبية يتطلب المزيد من الجهود لتحسين البيئة التنظيمية والقانونية، وزيادة الشفافية، ورفع مستوى الثقة بين المستثمرين. وفي الوقت نفسه، تتطلب التحولات الاجتماعية والثقافية استمرارية في الإصلاحات، مع التركيز على تعزيز حقوق المرأة، وتحسين جودة التعليم، وتطوير النظام الصحي والرفاهي بما يضمن استدامة هذه التحولات للأجيال القادمة.

وفي الأخير، يمكن القول أن التحدي الأكبر لهذه الرؤية "الطموحة"، هو ضمان استدامة هذا التقدم في مواجهة التغيرات الاقتصادية والسياسية العالمية، مع الحفاظ على التوازن بين التحديث والتقاليد الثقافية والدينية التي تميز المجتمع السعودي.

قائمة المراجع:

وثائق رسمية:

- وزارة الاقتصاد والتخطيط، المملكة العربية السعودية، "تسريع التحول الاقتصادي في المملكة العربية السعودية من خلال الاستثمار، مارس 2023".

- مركز البحوث والمعلومات بالتعاون مع مركز ريادة الأعمال، ريادة الأعمال في المملكة العربية السعودية: مؤشر اقتصادي، الرياض، 2022.

- رؤية 2030 المملكة العربية السعودية، إنجازات رؤية المملكة 2030: 2016م - 2020م.

- Ambassade de France en Arabie Saoudite, **Arabie saoudite – un secteur du tourisme en pleine ascension, malgré les défis des capacités d'accueils et d'infrastructures**, Service économique de Riyad, le 25 juillet 2024.

- Riyad 2030, « **programmes d'aménagement de la capitale saoudienne** », Direction générale du Trésor, Ambassade de France en Arabie saoudite, Service économique de Riyad, le 15 février 2021.

مقالات:

- الجمل أحمد قاسم وآخرون، "التحول الرقمي في مؤسسات التعليم العالي العربية: الواقع، التحديات والمقاربات المستقبلية"، اتحاد مجالس البحث العلمي العربية، سبتمبر 2023.

رانية عكاك، مرسي مشري

- اليامي هادية بنت علي، "رؤية مستقبلية لتطوير التعليم في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية المملكة "2030، *مجلة العلوم التربوية والنفسية -المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث*، العدد 26، المجلد 02، نوفمبر 2018.
- الزيادي عبد الكريم سعود، "الإصلاحات التشريعية الحديثة في المملكة العربية السعودية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية "دراسة تحليلية"، *مجلة البحوث والفقهية والقانونية*، العدد 43، أكتوبر 2023.
- بكر البكر فوزية، ""تمكين المرأة السعودية في ظل رؤية 2030: الفرص والتحديات"، *المجلة الدولية لدراسات المرأة والطفل*، المجلد 02، العدد 04، أكتوبر 2022.
- حلوفي سفيان، "الشراكة بين القطاعين العام والخاص مع الإشارة لتجربة المملكة العربية السعودية، *مجلة اقتصاد المال والأعمال*، المجلد 6، العدد 1، أبريل 2022.
- كعبي عائشة وطبي محمد بلهاسمي الأمين، "الصراع السعودي الإيراني على النفوذ الإقليمي في ظل الطائفية"، *مجلة أبحاث قانونية وسياسية*، المجلد 07، العدد 01. جوان 2022.
- عمراني سفيان، "واقع ومستقبل الطاقات المتجددة في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030"، *مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية*، العدد 02، المجلد 06، 2023.
- صالح محسن محمد (محرر)، "اتفاق التقارب السعودي الإيراني والانعكاسات المتوقعة على القضية الفلسطينية، تقدير استراتيجي (133)"، *مجلة مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات*، بيروت، أبريل 2023.
- Aboalmakarem Farag Alshimaa, "The story of NEOM City : Opportunities and challenges", **ResearchGate**, Chapter 3, January 2019.
- Blominvest, **Shareek investment program**, March, 31, 2021.
- International Telecommunication Union DevelopmentSector, "Country review:SaudiArabia's digital transformation and collaborative regulation", **ITU Publications**, 2022.
- Safran Almakaty, "Human Rights in Saudi Arabia and The Country Vision Of 2030: An Analytical Perspective", **Preprints**, 16 september 2024.

أطروحات:

- الغامدي فواز بن علي، "دور المنظمات غير الربحية بمنطقة الرياض في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في ضوء رؤية المملكة العربي السعودية 2030 دراسة ميدانية"، *أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع*، جامعة الملك سعود، قسم الدراسات الاجتماعية، المملكة العربية السعودية، 2019م.

مواقع إلكترونية:

- الهيئة العامة للإحصاء، تقرير المرأة السعودية 2022 www.stats.gov.sa
- العنزي ريماء، رؤية المملكة 2030 في التعليم، موقع دراسة الأفكار للبحث والتطوير، 05 سبتمبر 2024. [sa.study://https](https://sa.study)
- هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، التقرير الربعي لهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، الربع الثاني 2021. www.citc.gov.sa

تأثير الرؤية الإصلاحية السعودية 2030 على التحولات الاقتصادية، السياسية والاجتماعية في
الفترة الممتدة من 2016 إلى 2023

- ملتقى أسبار، معالجات تحليلية وتوصيات عملية حول رؤية المملكة 2030 ومنجزاتها. www.asbar.com

- سلام للتواصل الحضاري، برامج جودة الحياة في المملكة العربية السعودية، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر،
1442هـ. www.salam4cc.org

- **Vision 2030**, Kingdom of Saudi Arabia. www.vision2030.gov.sa

- **Ministère de l'Economie, des Finances et de l'Industrie (France)**, Direction Générale
du Trésor, Vision 2030 : bilan à mi-parcours, 23 juin 2024.

<https://www.tresor.economie.gouv.fr/Pays/SA/etat-d-avancement-de-la-vision-2030-en-arabie-saoudite>